تقرير مراجع الحسابات المستقل

أصحاب الفضيلة والسعادة / أعضاء الجمعية العمومية الموقرين
جمعية ذات النطاقين النسائيه

الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة **جمعية ذات النطاقين النسائيه** والمسجلة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية برقم (٥٦١)، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، وقائمة الأنشطة وقائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص بالسياسات المحاسبية الهامة بما في ذلك الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية.

وفي رأينا وباستثناء تأثيرات الأمر الموضح في قسم "أساس الرأي المتحفظ" الواردة في تقريرنا هذا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للجمعية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المنشآت غير الهادفة للربح الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي المتحفظ

- قامت الجمعية بشراء مجمع تجاري بقيمة ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال و لم يتم موافاتنا بصك أنتقال الملكية إلى الجمعية.

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية " إننا مستقلون عن الجمعية وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. بإعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمر آخر

تمت مراجعة القوائم المالية للجمعية عن السنة المالية السابقة والمنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م من قبل مراجع آخر والذي قام بإبداء رأي غير متحفظ في تلك القوائم وذلك بموجب تقريره المؤرخ ٤ فبراير ٢٠١٩م .

مسؤوليات الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المنشآت غير الهادفة للربح الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ .

عند إعداد القوائم المالية ، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والافصاح حسبما هو ملائم ، عن الأمور ذات العلاقة بالإستمرارية وتطبيق مبدأ الإستمرارية في المحاسبة ما لم تكن هناك نية لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها ، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك . إن الإدارة مسئولة عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الجمعية .

تقرير مراجع الحسابات المستقل
جمعية ذات النطاقين النسائيه

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن عملية المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستقوم دائماً بإكتشاف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. قد تنشأ الأخطاء من غش أو خطأ وتعتبر جوهرية منفردة أو مجتمعة، إذا، كان من الممكن ان تؤثر بشكل جوهري على القرارات الاقتصادية للمستخدمين المتخذة على أساس هذه القوائم المالية.

كجزء من المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بما يلي :

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، وتقديرها سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهري ناتج عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ، حيث قد يتضمن الغش تواطؤ أو تزوير أو إغفال متعمد أو تحريفات أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي عن فعالية الرقابة الداخلية للجمعية.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- تقييم مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لأساس الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوك جوهرية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك جوهرية على قدرة المنشأة على الإستمرار كمنشأة مستمرة. إذا وصلنا إلى وجود حالة شك جوهري، يكون مطلوب منا لفت الإنتباه في تقرير مراجعي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية، أو لتعديل رأينا - إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. لستند إستنتاجاتنا على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراجع الحسابات الخاص بنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف اللاحقة قد تتسبب في توقف الجمعية عن الإستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام والهيكل والمحتوى للقوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضًا عادلًا.

نقوم بإبلاغ إدارة جمعية ذات النطاقين النسائيه من بين عدة أمور ، نطاق وتوقيت ونتائج المراجعة الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في الرقابة الداخلية التي نكتشفها أثناء المراجعة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل
جمعية ذات النطاقين النسائية

المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

وفي رأينا فإن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تتفق مع متطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الخيرية المعتمد من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والنظام الاساس للجمعية وهي مطابقة للدفاتر والسجلات المحاسبية المحتفظ بها.

العزق والزيلعي
محاسبون ومراجعون قانونيون
ترخيص رقم ٣٢٣ / ١١ / ٧٤٩
س.ت: ١٠١٠٦٠٧٧٩٥
Alaziq & Alzailaie
Certified Public Accountants
License 323 / 11 / 749
C.R. 1010607795

عن العزق والزيلعي
محاسبون ومراجعون قانونيون
إبراهيم بن أحمد العزق
ترخيص رقم ٤٠٢
(١٤٢٩/٥/٩هـ)

التاريخ: ٢٧ شعبان ١٤٤١هـ
الموافق: ٢٠ إبريل ٢٠٢٠م
الرياض – المملكة العربية السعودية